السياسات السكانية والتنمية الشاملة
في الجمهورية العربية السورية

ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثلاثين
لمركز القاهرة الديمغرافي

القاهرة تشرين الثاني/نوفمبر 2000

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

السياسات السكانية والتنمية الشاملة
في الجمهورية العربية السورية

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضرا ومستقبلا، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان ولكنها تشمل أيضا برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان، وتنظيم هجرة السكان وحركتهم، والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتنظيم حركة وتوزع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعيا. كما تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم، وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام.

أولاً – السياسات السكانية:

يمكننا تعريف السياسة السكانية على أنها سياسة الدولة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في الحاضر والمستقبل. وتشمل السياسة السكانية لدولة ما مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان كماً وكيفاً، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. وتشمل المتغيرات السكانية كل ما يتعلق بحجم السكان، ونموهم، وتوزيعهم، وتركيبهم، وخصائصهم.

لا بد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة ومحددة ومتماسكة. ومن الضروري دمج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة، بحيث يتم الاهتمام في كل قطاع، من خلال آثار المغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل عقبة أمام التنمية الشاملة أم لا، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية. والترابط بين السياسات السكانية والتنمية الشاملة يتطلب تعزيز سياسات التنمية وتطويرها لتتعزز قدرة المجتمع على استيعاب الولادات الحالية والمتوقعة في المجتمع، وبخاصة في مجتمعات الدول النامية التي تتصف

بارتفاع معدل النمو السكاني السنوي. وهذا يؤدي بدورة إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع التحول إلى أسرة أصغر حجماً. [1]

ظل الاتجاه السائد في الجمهورية العربية السورية، وحتى وقت قريب أن تترك الحرية للأسرة في إنجاب وتحديد عدد الأطفال. مع وجود بعض التشريعات التي تشجع التكاثر، منها على سبيل المثال منع الاتجار بوسائل منع الحمل. كما صدر مرسوماً ينص على منح وسام الأسرة للعائلة التي تنجب عدداً من الأطفال يزيد عن 12 طفل. كما نص قانون العقوبات السوري على تحريم الإجهاض إذا كان لأسباب غير طبية أو صحية ويعاقب من يجري عمليات الإجهاض بالحبس والغرامة (انظر المواد 523،524، 52،536 من قانون العقوبات). قد تبدو هذه التشريعات كملامح لسياسة سكانية، لكن الواقع فإن هذه القوانين مهملة في سورية ولا تنفذ، حيث يتم بيع وسائل منع الحمل في الصيدليات ويجري تعاطيها بين الراغبات، لا بل نلاحظ أن الإعلام أخذ يروج لتنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل المختلفة في هذا المجال. كما أن عمليات الإجهاض تتم في بعض المشافي والعيادات الخاصة بشكل عادي.

لا تزال بعض القوانين السارية المفعول في سورية تعارض فكرة تنظيم الأسرة وتمنع أي نشاط يتصل بها. ومن هذه القوانين ما ينص على العقوبة بالسجن والغرامة في حال المخالفة، وتمنح الدولة تعويضات عائلية، وتقوم بدفع أجور الولادة، وتم كذلك زيادة فترة إجازة الأمومة إلى شهرين ونصف. من خلال هذه التشريعات والإجراءات قد يتبادر للذهن أن سورية تشجع الإنجاب. غير أن الممارسة الفعلية والتوجهات والمواقف العامة للدولة في سورية حيال القضايا السكانية وبخاصة النمو السكاني السريع لا تتوافق مع الإجراءات المذكورة أعلاه. حيث تقوم وزارة الصحة السورية بالتعاون مع المنظمات الدولية بتوفير وسائل تنظيم الأسرة وتقوم باستيرادها. كما تسمح الدولة لجمعية تنظيم الأسرة بالنشاط والعمل على تقديم خدمات في هذا المجال بالتنسيق مع الجهات الحكومية. كما توقفت الحكومة السورية منذ عام 1986

---

[1] – انظر، رافائيل سالاس، المساعدات السكانية العالمية – العشر سنوات الأولى، ترجمة عاكف أبادير النجال، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1981. ص 187 – 188.

عن منح وسام الأسرة الذي كان يمنح للأسرة التي يزيد عدد أطفالها على حد معين، كما توقفت عن منح الحوافز للأمهات الأكثر إنجاباً.

ثانياً – بداية الاهتمام بالمسألة السكانية في سورية:

بدأ الاهتمام بالمسألة السكانية في سورية مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. حيث "عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على معالجة المشكلة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديمغرافية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وجعل العامل السكاني جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المخططة على المستويين الإجمالي والتفصيلي ". [2]

ومن المتوقع أن تؤدي السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى إحداث العديد من التغيرات في المؤشرات الديمغرافية المرتقبة في المدى المنظور، وبخاصة في موضوع التوزيع الجغرافي للسكان، وتوزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكما أن التطور المرتقب في مجال التعليم وبخاصة تعليم الإناث سيؤدي حتماً إلى تخفيض معدلات الخصوبة الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني.

1 – المبادئ العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية:

حدد الفصل الثالث من "مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها" المبادئ العامة للسياسة الوطنية للسكان في الجمهورية العربية السورية وفقاً لما يلي:

- الإنسان هو أهم وأثمن الموارد، ويكفل له الدستور جميع الحقوق والحريات الأساسية دون تمييز.
- الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع.
- السياسية الوطنية للسكان جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- ضرورة تمكين المرأة وتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين بهدف إدماج المرأة في عملية التنمية بالشكل الصحيح والفعال.
- التأكيد على حق الأطفال في الرعاية والنمو وتعزيز التكافؤ بين الأبناء الذكور والإناث في جميع مراحل الحياة.

---

[2] – من رسالة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر السكان الذي انعقد في مدينة المكسيك عام 1984، من كتاب آراء في السكان _ بيانات زعماء العالم، منشورات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك 1985، ص 85.

- رعاية الأمومة واتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل للأمهات شروط الأمومة الآمنة والصحية ومحاربة عوامل الوهن والمرض والعدوى ومخاطر الإنجاب المرتفع والمتقارب وبخاصة للأمهات في الأعمار المبكرة والمتأخرة.
- تنمية الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة.
- تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للاستمرار وحماية البيئة ومواردها.
- تعزيز الجانب الإيجابي للموروث الثقافي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية على الصحة الإنجابية وعلى دور المرأة في التنمية ومشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بالصحة الإنجابية وعدد الأطفال وتوقيت الولادات ومدة الفواصل بين الحمول واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

لا تتعارض الأهداف الكمية في مجال السكان مع خيارات الزوجين وحريتهما في الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وفي الحصول على الرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقة الجنسية كما أنها لا تتعارض مع حقهما وخيارهما بتحديد عدد الأطفال وفترة المباعدة بين الحمول والحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة للقيام بذلك.

2 – الأهداف العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية:

بغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني لتلبية حاجات السكان المتنامية والتي تتمثل في تأمين مستوى الرفاه الذي يتطلعون إليه، وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي، وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وحق الأسرة بتحديد عدد أطفالها، والمباعدة بين الحمول والتأكيد على حقوق الأطفال ونمائهم والاهتمام بالأمهات، وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك

غير الملائمة والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة بالنمو السكاني. [3]

وبعد وضع خطة عمل لرسم السياسة السكانية تم تشكيل فرق عمل تضمن العديد من الأخصائيين لدراسة كافة القضايا المتعلقة بالسكان، وبخاصة التنمية والوضع الاقتصادي والسياسات والاستراتيجيات والاتجاهات السكانية في سورية، السلوك الإنجابي ومحدداته الاجتماعية – الثقافية. تنظيم الأسرة والصحة العامة للسكان والصحة الإنجابية. توفر السكن والغذاء والماء والطاقة. التوزع الجغرافي للسكان والتعليم وقوة العمل. وتم في عام 1995 اقتراح عدد من الأهداف المؤقتة للسياسة السكانية أهمها:

1-تخفيض المعدل السنوي للنمو السكاني من 3.31 بالمائة في عام 1995 إلى 2.5 بالمائة في عام 2015.

2-خفض معدل وفيات الأمهات من 105 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام 1995 إلى 50 وفاة في عام 2015.

3-خفض المعدل السنوي لوفيات الأطفال الرضع من 32 بالألف في عام 1995 إلى أقل من 20 بالألف في عام 2015. وخفض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى أقل من 30 بالألف من الولادات الحية.

4-رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 40 بالمائة في عام 1995 إلى 64 بالمائة في عام 2015.

5-زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 16.6 في عام 1995 إلى نحو 26 بالمائة في عام 2015.

6-خفض نسبة الأمية لدى النساء من 30.6 بالمائة في عام 1995 إلى نحو13 بالمائة في عام 2015.

7-الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط.

8-مدة فترة إلزامية التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الإعدادية وللجنسين.

---

[3] – انظر الفصل الثالث للسياسة الوطنية للسكان بعنوان (مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها) هيئة تخطيط الدولة، دمشق 1996، ص 35.

9-زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتحقيق أهداف السياسة السكانية في سورية. [4]

10- رفع توقع الحياة عند الولادة ليصبح 72 عاماً للإناث و 70 عاماً للذكور في عام 2015.

من أهم العوامل التي تساعد على صياغة سياسة سكانية وطنية وتنفيذها، ومتابعة ربط السكان بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، تعزيز المشاركة الفعالة للسلطة التشريعية (مجلس الشعب) والمنظمات الشعبية وبخاصة الاتحاد العام النسائي والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد شبيبة الثورة وكافة الجهات المعنية بما في ذلك المنظمات (الأهلية) غير الحكومية. وتطوير إمكانيات وقدرة الأجهزة ذات الصلة بالسياسة السكانية على المستوى المركزي أو في المحافظات. تشجيع البحث العلمي المتعلق بالسياسة السكانية وتطوير مهارات وقدرات المختصين والفنيين والموظفين المعنيين بصياغة الخطط المتعلقة بالسكان وتنفيذها في المركز أو المحافظات. وهذا يتطلب مساندة الحكومة ودعمها لصياغة السياسة السكانية الشاملة والمتكاملة ذات الأبعاد المتعددة وتدعيم آليات تنفيذها وتطويرها آلية عمل اللجنة الدائمة للسكان.

ثالثاً – التنمية الشاملة (تنمية الأشياء وتنمية الإنسان):

لم يعد النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، إنما التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحياة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية أم غير ذلك. وهذا يعني أن ثمة فرقاً بين التنمية والنمو. فالتنمية في معناها الشامل تعني بناء " مشروع حضاري متكامل، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف ". [5]

وأكثر ما يهم في هذا المجال هو العلاقة الجذرية بين التنمية الشاملة والسكان وبخاصة الموارد البشرية، بل بين تنمية الأشياء وتنمية الإنسان. ولا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وتفتيح إمكاناتها المختلفة، بالإضافة إلى الموارد الأخرى، من أجل

---

4 – انظر، مذكرة التفاهم (مسودة رقم 2) التي قدمتها بعثة مراجعة البرنامج السكاني ووضع الاستراتيجيات 1995/5/15 –1995/6/15، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 1995، ص9.

5 – سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان – القوى العاملة – الاستخدام – التعليم) تحرير د. نبيل خوري منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992، ص 107.

تحقيق تنمية ذاتية والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية عن طريق إعداد إنسان جديد وفاعل.

منذ أوائل السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة، كما أخذت هذه المسألة تحتل مكاناً بارزاً في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتوجه الهيئات الدولية والإقليمية جزءاً كبيراً من جهودها لبحث تلك المشكلة وتقديم المقترحات والحلول بشأنها. ورغم هذا الاهتمام الكبير فإن الإنجازات الحقيقية في هذا الشأن على الصعيد الدولي والعربي والمحلي تعد متواضعة إلى حد كبير خاصة إذا ما قيست بحجم المشكلة وأبعادها المستقبلية. 6

من المفيد إنذار الدول النامية والدول العربية وتحديد حجم المخاطر التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي. وتطرح المتغيرات الدولية الجديدة تحديات هامة أمام تطوير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء بهدف زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتطوير ورفع الكفاءة التسويقية وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وهذا يستوجب انتهاج أنماط جديدة في السياسات الزراعية والاستثمار والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من القرص الجديدة في مجال تحرير التجارة وفي مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات.7

إن توفر الإمكانيات في بعض المناطق يتيح تأمين مستوى غذائي لائق للسكان في الوقت الحاضر. لكن تأمين الاستمرارية المطلوبة للمستقبل تستدعي النظر بواقعية أكثر إلى الموارد المتاحة وإلى ندرتها وأهمية المحافظة عليها وعلى استمراريتها للأجيال المقبلة. وتتطلب اهتماماً جدياً بالاستثمار وتسخير العلوم الحديثة في سبيل ذلك، وأهم من كل هذه الأمور، فإنها توجب البحث عن بدائل مضمونة هي في الواقع أقرب كثيرا مما يمكن تصوره. 8

---

6 – د. حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1985، ص 23.

7 – أنظر، احتياجات تطوير الزراعة وانتاج الغذاء في البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 1997 ص 3.

8 – أنظر، الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993، ص ص 183–212.

هذه البدائل هي الأراضي الزراعية المهملة. المسألة ليست مسألة مساعدات، لكنها في توفير أسباب العيش الكريم بتوفير إمكانيات الإنتاج والتطوير في المناطق الزراعية المحرومة، وفي التأسيس لبناء الأرزاق الزراعية المستديمة التي تغني عن الحاجة، وتدرأ مخاطر الأمن الغذائي. [9]

إن وفرة السلع والمنتجات الغذائية، وإقبال الناس على شرائها أو عدم قدرتهم على الشراء، لا ينفي وجود الأزمة الغذائية، والتي تكمن في الاعتماد على الاستيراد لتوفير البضائع والمنتجات. تكمن خطورة الأزمة الغذائية في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من المواد الغذائية. حيث لا يستطيع المستورد التحكم بأسعار المواد المستوردة، (وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة أو أداة للضغط على البلاد لحملها على اتخاذ موقف معين). [10]

دلت تجربة الإنسان التاريخية، وتدل دوماً على أن في وسع الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر أن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج بفضل العلم والتقنية بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، ما تكاد تنفذ طاقة حتى يحل الابتكار البشري محلها طاقة جديدة. والواضح أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقل البشري. ومن هنا نظر بعض الباحثين إلى الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على أنها هوة في تنظيم العقل البشري وتوظيفه التوظيف الأمثل. [11]

رابعاً – التوافق بين السياسات الاقتصادية الاجتماعية والسكانية:

إن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة. الاقتصادية الاجتماعية والسكانية وهذه مسألة هامة جداً ولا تتحقق بسهولة. لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد البشرية هي أغلى ما تملكه الأمة. وأن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع هي أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية كما أن أي تغيير يطرأ على معدلات النمو السكاني يؤدي بدوره إلى تغير مباشر في الطلب على الحاجات الأساسية للفرد واستهلاكها. بينما نلاحظ أن أي تغير يحصل في معدل النمو السكاني لا

---

9 – تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997، بيروت ص1–2

10 – محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر والعدد الثاني 1987، ص 16.

11 – المصدر السابق.

يؤثر في حجم قوة العمل والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي. إلا بعد مرور أكثر من 15 سنة من تاريخ حدوث ذلك التغير. وهي الفترة بين تاريخ الولادة وتاريخ إمكانية القيام بعمل منتج.

كانت مسألة انعكاسات النمو السكاني على النظام الاجتماعي والاقتصادي موضع اهتمام النظريات السكانية التقليدية التي اقتصرت في تحليلها لمسائل السكان على مكوناتها ونتائجها. كما كانت السياسة السكانية بالنسبة لها سياسة في النمو السكاني تقتصر على تحديد معدلات النمو وحجمها وكثافتها. فكان العدد الأمثل للسكان هو ذلك الذي يوائم بين سياسة النمو السكاني وسياسة الموارد الاقتصادية المتاحة واعتبر الفقر نتيجة لاختلال ذاك التوازن بين العنصرين السابقين. 12

خامساً – العلاقة بين السكان والتنمية:

هناك علاقة قوية بين السكان والتنمية (أي بين السكان وخصائصهم وواقعهم الديمغرافي ونوعية حياتهم من جهة والبرامج والخطط التنموية التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي من جهة أخرى). ذلك لأن المتغيرات السكانية ترتبط بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة باعتبارها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاجتماعي – الاقتصادي في أي مجتمع. وهذا يعني أن مفهوم التنمية قد تعدى مجرد "النمو الاقتصادي" الذي كان دائماً محور الاهتمام ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي إلى جانب النمو الاقتصادي.

وقد رافق هذا التغير في مفهوم التنمية الشاملة تغير جذري في نوعية الخطط والبرامج التنموية حيث كان تركيز هذه الخطط على النواحي الكمية الاقتصادية بالدرجة الأولى واهتمت بزيادة الإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار، ومع المفهوم الجديد أضحت الخطط أكثر شمولاً لتضفي جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث أصبحت تركز أيضاً على النواحي الكيفية في تحسين ورفع مكانة المرأة والاهتمام بصحة الأم والطفل، ورعاية الشباب وقضايا الديمقراطية، والبرامج الترفيهية، وغيرها من المجالات التي ترتبط بتحسين نوعية الحياة لمجموع السكان.

---

12 – الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1983، ص45.

ولم يعد تقويم نتائج الخطط والبرامج التنموية وتأثيراتها مقتصراً على المؤشرات الاقتصادية فقط، وإنما امتد ليشمل مؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس مدى التغير في نوعية الحياة والمجتمع. إن وضع السياسة السكانية في إطار خطة التنمية الشاملة يهدف إلى القضاء على سوء التغذية والمجاعات وتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية أجود، وتأمين المأوى المناسب، والإقلال من عدم المساواة في توزيع الدخل والخيرات المادية، وتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري

دمشق، 15 تشرين الثاني، 2000

عدد السكان في سورية وتوزعهم بين الريف والحضر

وعدد العاملين منهم في قطاع الزراعة

خلال الفترة 1922 – 1999 (ألف نسمة)

البيان	إجمالي عدد السكان	عدد سكان الريف	نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان %	عدد السكان المشتغلون في قطاع الزراعة وتربية الحيوان	نسبة المشتغلين في الزراعة إلى إجمالي النشيطين اقتصادياً %
1922	**1547**	–	–	–	–
1937	**2367**	–	–	–	–
1946	**2950**	**2006**	**68.0**	**683**	–
1960	**4353**	**2668**	**61.3**	**514**	**52.1**
1970	**6305**	**3564**	**56.5**	**747**	**49.4**
1981	**9046**	**4790**	**52.9**	**495**	**24.2**
1991	**12529**	**6194**	**49.4**	**924**	**28.0**
1994	**13782**	**6732**	**48.6**		**24.6**

1999	**16110**	**8136**	**50.5**	**1306**	**31.9**

المصدر:

- HANNA BATATU, Syria's peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics. Princeton University Press 1999, P.6.

- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، وزارة الزراعة، دمشق2000.

- بيانات 1922، 1937، 1946، 1991، 1999، توقع.

- بيانات 1960، 1970، 1981، 1994 إحصاء سكاني.

تطور عدد السكان في الجمهورية العربية السورية
خلال الفترة 1922 – 1999 (ألف نسمة)

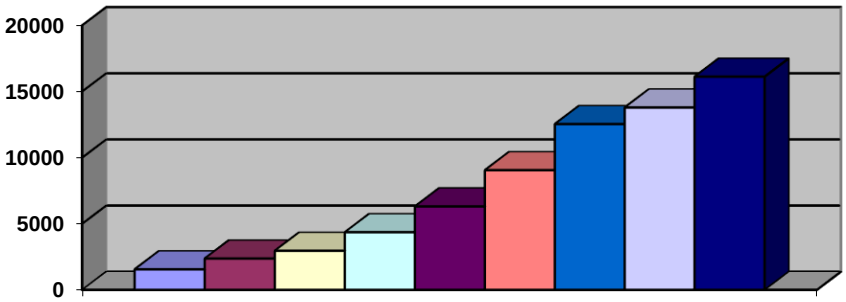

1946 1960 1970 1981 1991 1994 1999

1922 1937

بعض المؤشرات اقتصادية في الجمهورية العربية السورية

(بالأسعار الجارية)

البيان	1997	1998*
الناتج المحلي القائم (مليار دولار)	**14.6**	**16**
نسبة التضخم %	***1.9**	**1.1**
مجموع الواردات (مليار دولار)	**3.6**	**3.4**
مجموع الصادرات (مليار دولار)	**4.1**	**3.2**
ميزان الحسابات الجارية (مليار دولار)	**0.564**	**-0.023**
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	***21.2**	**21.3**
الأسعار الرسمية: $ = ل.س		
السعر الرسمي	**11.23**	**11.23**
السعر الجمركي	**23**	**23**
سعر الدول المجاورة	**45**	**46**
سعر السوق $ = ل. س	**50**	**50**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

• تقديرات المكتب المركزي للإحصاء.

- تحسب أرقام الواردات والصادرات على أساس سعر الصرف الرسمي 1$ = 11.23 ل س.

مكونات الناتج المحلي الاجمالي في سورية لعام 1996

المكون	الزراعة	التجارة	الصناعة والمناجم	النقل والاتصالات	أخرى
الحجم %	**27**	**22**	**20**	**20**	**11**